وزيران يتحدثان عن تعليمات تنفيذية سهلة ومرنة

«الاقتصاد والإسكان» تناقشان التعليمات التنفيذية لتنظيم العمل بالتطوير والاستثمار العقاري

هناء غانم

بهدف الوصول إلى إعداد إستراتيجية وطنية تتناسب مع قانون الاستثمار الجديد وتعديلاته، ناقش وزيرا الاقتصاد والتجارة الخارجية د. سامر خليل والأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف مواد بنود التعليمات التنفيذية للقانون رقم ٢ الصادر بداية العام الجاري الخاص بإعادة تنظيم العمل بمجال التطوير والاستثمار العقاري، ووضعه تحت مظلة قانون الاستثمار النافذ، في وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وخلال الاجتماع قدم الفنيون من الوزارتين شرحاً لمواد التعليمات التنفيذية التي تم وضعها بما يتناسب مع مواد وأهداف القانون، وبما يسهم باستفادة مشاريع التطوير العقاري من المزايا والتسهيلات والحوافز الموجودة في قانون الاستثمار رقم ١٨.

وخلال الاجتماع ركز الوزيران على أهمية أن تتسم التعليمات التنفيذية بالسهولة والمرونة بما لا يتعارض مع القوانين الناظمة للجهات الحكومية الأخرى التي يمكن أن تتقاطع في بعض المشاريع.

وفي ختام الاجتماع تم اعتماد مسودة التعليمات ورفعها للمجلس الأعلى للاستثمار لإقرارها.

مدير عام هيئة الاستثمار مدين دياب أكد لـ«الوطن» أنه تم تأكيد أن التعليمات التنفيذية ستكون بما ينسجم مع أحكام قانون الاستثمار ١٨ وتعديلاته على بعض أحكامه التي من شأنها تحفيز الاستثمار في قطاع التطوير العقاري والنقل وتنظيم وتسهيل إنجاز الإجراءات على المستثمرين كالموافقات والتراخيص.

> دياب لـ«الوطن»: مرجعية واحدة للمستثمر ليستفيد من التسهيلات المغرية بالقانون

ولفت دياب إلى أن التعليمات التنفيذية سوف تساهم بما يخدم مرحلة إعادة الإعمار والتطوير العقاري في المرحلة القادمة، وفي تحفيز هذا القطاع وجذب الاستثمارات إليه. لافتاً إلى أن وضع هيئة الاستثمار لتكون مرجعية وحيدة للمستثمر المحلي والأجنبي، باعتبارها الجهة المخولة متابعة كل الإجراءات وتنسيقها مع باقي الجهات.

وكان دياب قد أكد أن التعليمات التنفيذية الخاصة بمشاريع التطوير العقاري الحاصلة سوف تكون على المشاريع الحاصلة على إجازة استثمار بموجب القانون ١٨ وسوف تستفيد من التسهيلات والحوافز الجمركية والضريبية المغرية مثل إعفاء المستوردات من مواد البناء والتجهيزات غير المتوافرة محلياً، ووسائط النقل الخدمية من الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى، والإضافات غير الجمركية وفق نسب محددة، إضافة إلى ذلك هناك إعفاء لوسائط النقل المستوردة لمشاريع النقل الجماعي والبضائع من الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى وكل الإضافات غير الجمركية، مبيناً أن هذه التعليمات جاءت بهدف تسهيل حصول المستثمر في قطاعي التطوير العقاري والنقل على الموافقات والرخص ضمن الرؤية الجديدة لقانون الاستثمار ١٨ ووفق المحفزات المقدمة لباقي القطاعات الأخرى.

وحول إصدار هذه التعليمات أكد أنه تم التوجيه من وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير الإسكان والأشغال العامة باعتماد مسودة التعليمات التنفيذية لإقرارها خلال الاجتماع القادم للمجلس الأعلى للاستثمار.

التعليمات التنفيذية في مجال النقل قد تم الانتهاء منه، ووضع التعليمات التنفيذية للتطوير العقاري والنقل سيحقق توحيد القوانين الناظمة للعمل الاستثماري تشريعياً وتنفيذياً بقانون واحد عبر

الجوخدار من عدرا الصناعية: مستعدون لتقديم كل الدعم لاستمرار الإنتاج

مهنا لـ«الوطن»: المنشآت التي تمت زيارتها دليل تعافي الصناعة

جلنار العلي

جال وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار على عدد من المنشآت الصناعية الغذائية والطبية والكيميائية والزراعية في مدينة عدرا الصناعية صباح أمس، للاطلاع على واقع العمل فيها، واستمع إلى شرح مفصل من مديري الشركات عن عمليات الإنتاج ومراحل التصنيع، وناقش المعوقات والصعوبات التي تواجه عمل الصناعيين وطرق معالجتها ودراسة الحلول الممكنة لها.

وخلال الجولة التي رافقه فيها رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري، أكد الوزير استعداد وزارة الصناعة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية لتقديم كل أنواع الدعم من أجل استمرار دوران عجلة الإنتاج بالشكل الأمثل.

كما زار الدكتور جوخدار مركز عدرا للتدريب والتوظيف، واطلع على أقسام المركز والتجهيزات الفنية، واستمع من ممثل منظمة المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية في سورية الدكتور نضال بيطار إلى شرح مفصل عن آلية عمل المركز والخدمات التي يقدمها ومساهمته في تدريب ورفع مستوى الكوادر الفنية وتأهيلها بما يساعد في تأمين حاجة المعامل والمنشآت الصناعية من الأيدي العاملة الفنية المدربة والمتخصصة، منوهاً بأهمية التوسع في تقديم البرامج التدريبية ضمن المركز المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية بكل قطاعاتها.

من جهته، أشار رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري إلى أن التعاون والمشاركة مع الجهات الحكومية ساهم في اتخاذ قرارات داعمة للعملية الإنتاجية وعودة الصناعة الوطنية إلى مكانتها، مؤكداً ضرورة الاستمرار في تقديم الحلول والمقترحات من الصناعيين والتي تساعد في رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، بيّن مدير الاستثمار الصناعي الخاص والحرفي في وزارة الصناعة بسمان مهنا، أن هذه الجولة جاءت للاطلاع على بعض المنشآت الحيوية القائمة، لبيان التشاركية بين القطاع العام والخاص، لأن الوزارة تعد راعية للصناعة بشقيها العام والخاص، وللاطلاع على الواقع الفعلي لهذه المنشآت وسير العمل فيها ومعرفة معاناة الصناعيين، لافتاً إلى توجيهات وزير الصناعة بمعالجة كل المشكلات والطروحات بالتعاون مع اتحاد غرف الصناعة ورفعها إلى الجهات المعنية.

وأشار إلى أن كل المنشآت التي تمت زيارتها كانت خير دليل على تعافي الصناعة، وهي تشجيع لعودة كل الصناعيين للعمل، وخاصة في المدن الصناعية لأنها مخدمة من ناحية البنى التحتية والكهرباء وكل ما يلزم للعملية الإنتاجية.

وأوضح مهنا أن صعوبات الصناعيين تمثلت في تأمين المواد الأولية واستيرادها في ظل العقوبات المفروضة على سورية، إضافة إلى بعض الصعوبات المتعلقة في تمويل المواد الأولية عن طريق منصة تمويل المستوردات، وقد أجاب الوزير: إنه ستتم معالجة هذه المشكلة بالتدريج ولاسيما أن هناك جزءاً كبيراً من هذه المواد خرج تمويلها من المنصة.

«الاتصالات» تعدّل معيار الاستبعاد الأخير من الدعم

يعاد إلى الدعم الموظفون والمتقاعدون الذين يمتلكون سيارة أو أكثر بأسمائهم الشخصية حصراً عدا السيارات الفارهة

رامز محفوظ

أعلنت وزارة الاتصالات والتقانة عن تحديث المعيار المتعلق باستبعاد العائلات التي تمتلك أكثر من سيارة من الدعم الحكومي بحسب البيانات الواردة من وزارة النقل.

وأفادت الوزارة عبر موقعها بأن التحديث الجديد للمعيار المذكور راعى استمرار الدعم الحكومي للعاملين في الدولة الذين هم على رأس عملهم والمتقاعدين الذين يمتلكون سيارة أو أكثر باسمهم الشخصي حصراً، وأن تحديث هذا المعيار يأتي في إطار عمل منظومة الإدارة المتكاملة للدعم الحكومي، والإجراءات الحكومية التي يتم العمل عليها في مشروع إعادة توزيع الدعم الحكومي وإيصاله إلى مستحقيه، مشيرة إلى أن إمكانية الاعتراض متاحة من خلال موقع منصة الاعتراضات على الإنترنت: www.cs.sy

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر حكومي بأن العاملين في الدولة والمتقاعدين الذين يمتلكون أكثر من سيارة كانوا سابقاً مستبعدين من الدعم الحكومي لكن مع التحديث الجديد عاد هؤلاء إلى مظلة الدعم الحكومي، موضحاً أن استعادة الدعم لفئة العاملين في الدولة والمتقاعدين جاء بتوجيه من اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء.

وأوضح المصدر أن الدعم الحكومي سيعود إلى المذكورين سابقاً بغض النظر عن تاريخ صنع السيارة التي يمتلكها الشخص وسعة محركها سواء كانت سعة محرك السيارة أكثر من ١٥٠٠ CC أو أقل وكان تاريخ صنعها أكثر من ٢٠٠٨ أو أقل، لكنه لا يشمل الذين يمتلكون سيارات فارهة مثل السيارات التي تكون سعة محركها ٦٠٠٠ CC وأكثر على سبيل المثال وهؤلاء نسبتهم قليلة جداً بين العاملين في الدولة والمتقاعدين حيث سيبقون مستبعدين من الدعم.

هذا وكانت قد قامت وزارة الاتصالات والتقانة مؤخراً بتحديث بعض الاستبعادات المرتبطة بمنظومة الإدارة الإلكترونية المتكاملة لعمليات الدعم الحكومي بالنسبة للآليات التي تتجاوز سعة محركها ١٥٠٠ CC وتاريخ صنعها ٢٠٠٨ واستبعاد الآليات التي تعود ملكيتها للشركات واستبعاد الأسر التي تمتلك أكثر من آلية.

وأكدت الوزارة أنه وفقاً للتحديث ستتم المزامنة بشكل يومي لعمليات البيع والشراء مع وزارة النقل.

اقتراحات جريئة لتحريك الاقتصاد السوري (الحلقة الثانية)

على الحكومة التوقف عن رفع الدعم

دور المواطن: تفضيل المنتج المحلي وترشيد النفط والكهرباء

بقلم الدكتور نبيل سكر

يتابع الدكتور نبيل سكر في الجزء الثاني من إستراتيجيته المقترحة الحديث عن بقية مرتكزاتها الأربعة، التي تحدث في جزئها الأول عن زيادة الإنتاج بتفاصيلها.

ويفرد الحديث اليوم لزيادة الأجور واحتواء التضخم وتخفيف المعاناة عن المواطنين، وعن الحاجة الملحة لتطبيق باقي البنود، طارحاً توقعاته لنتائجها على المدى القصير التي ستؤدي برأيه إلى تحريك الاقتصاد وزيادة العمالة وموارد الدولة وتقليص الاستيراد وزيادة القطع الأجنبي في السوق.

ويركز الخبير سكر في نهاية الإستراتيجية على أنها عناوين مكثفة لإستراتيجية ومقترحات كل منها يحتاج لحديث مفصل ونقاش عميق.

> • على الإعلام توضيح إستراتيجية الحكومة بسلبياتها وإيجابياتها
> • خصخصة القطاع العام الصناعي لأن كلفة إصلاحه أكبر قدرات الدولة

زيادة الدخول والأجور

تشكل زيادة الدخول والأجور المرتكز الثاني للإستراتيجية المقترحة، وتعتبر هذه الزيادة حاجة ملحة لسببين، أولاً بسبب تدني معدلاتها الحالية التي لم تعد تكفي لتسديد عشر حاجات الأسر المتوسطة والفقيرة، وثانياً لزيادة القدرة الشرائية في السوق التي تعزز الطلب على المعروض الذي سينتج عن زيادة الإنتاج.

ولا شك أن زيادة الإنتاج ستؤدي إلى ارتفاع دخول المنشآت الإنتاجية الخاصة وبالتالي تعزيز قدرتها على زيادة أجور موظفيها، ولكن على الدولة من جهتها رفع أجور موظفيها إلى حد يتيح لهم العيش الكريم ويحميهم من إغراءات الدخل غير الشرعي، على أن تعوض الدولة عن هذه الزيادة من خلال مكافحتها للهدر والفساد في إنفاقها الجاري والاستثماري، وزيادة إيراداتها من ممتلكاتها العقارية، وتقليص التهرب الضريبي.

احتواء التضخم

سيكون لزيادة الإنتاج وتسهيل إجراءات الاستيراد وزيادة العرض في السوق أثر إيجابي على الأسعار، ولكن يجب أن تترافق هذه الإيجابيات مع سياسات حكومية مباشرة لمواجهة التضخم، بهدف تقليص الكلفة من جهة العرض وكبح الطلب من الجهة الأخرى.

وبالنسبة لتقليص الكلفة يجب تخفيف الأعباء على المنتجين والمستثمرين، وتعزيز التنافسية ولجم الاحتكار في السوق، مفعّلين قانون المنافسة ومنع الاحتكار (القانون رقم ٧ لعام ٢٠٠٨)، وتعزيز سلسلة الإمدادات داخل القطاع الواحد وما بين القطاعات، وتصحيح أسلوب الرقابة على الأسعار، والتوقف عن رفع الدعم الاستهلاكي في الوقت الحاضر، وتحسين الأداء التدخلي للشركة السورية للتجارة العائدة للقطاع العام، وضبط حدود البلاد الشرعية وغير الشرعية لمنع التهريب بالاتجاهين.

ومن جهة احتواء الطلب، هناك دور مواطنيها الثقافية والمالية، فعلى الأولى يحميهم من إغراءات الدخل غير الشرعي، على أن تعوض الدولة عن هذه الزيادة من خلال مكافحتها للهدر والفساد في إنفاقها الجاري والاستثماري، وزيادة إيراداتها من ممتلكاتها العقارية، وتقليص التهرب الضريبي.

تخفيف المعاناة

يتطلب هدف تخفيف المعاناة مواجهة تزايد الفقر في الريف والحضر، ومواجهة ندرة السلع وحوامل الطاقة في السوق وارتفاع أسعارها، كما يتطلب منع زيادة الإنتاج من أن يتحول إلى زيادة الاحتكارات وبالتالي إلى تعميق ندرة السلع في السوق وزيادة أسعارها.

المطلوب من المواطن والمجتمع المدني

للمواطن دور في الإستراتيجية المقترحة. فالمطلوب منه تفضيل المنتج المحلي على المنتج المستورد، وتقليص الإنفاق التفاخري، وترشيد استخدام النفط والكهرباء في سبل الحياة اليومية وفي العمل التجاري والإنتاجي، كما عليه احترام سلطة القانون والمطالبة بحقوقه والالتزام بواجباته.

كما على المجتمع المدني، ضمن حدود وجوده، دور بالمشاركة في اقتراح السياسات التفصيلية التي تتطلبها الإستراتيجية المقترحة، ودور في تعزيز التماسك الاجتماعي، ودور في مراقبة حسن التنفيذ من قبل الحكومة والقطاع الخاص، والسعي لتقليص الفساد في التنفيذ.

النتائج على المدى القصير

ستؤدي الإستراتيجية المقترحة إلى تحريك الاقتصاد وزيادة العمالة كما إلى زيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم وتقليص الاستيراد وزيادة القطع الأجنبي في السوق، وهي إجراءات ستأخذ بعض الوقت. لكن هذه الإجراءات ستؤدي في البداية إلى زيادة العجز التجاري وعجز الموازنة وتدهور سعر الصرف والضغط على الأسعار نتيجة طبيعتها التوسعية، مما يجب على الحكومة الإعلان عن الإستراتيجية مسبقاً بكامل الشفافية وتوضيحها للإعلام بإيجابياتها وسلبياتها الأولية، كما يجب عدم التراجع عنها أو عن بعض ركائزها حين تبدأ سلبياتها الأولية بالظهور، فالإستراتيجية هذه كل متكامل لا يتجزأ، وستطغى سلبياتها على إيجابياتها إذا لم تطبق بمرتكزاتها الأربعة بالوقت نفسه وبكامل الجرأة والصراحة، وإذا لم يشارك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذها.

المدى المتوسط والبعيد

تهدف الإستراتيجية المقترحة، كما أوضحنا أعلاه، إلى تحريك الاقتصاد وتخفيف المعاناة على المدى القصير، ولا تتضمن مقترحات لمتطلبات إعادة الإعمار المادية والبشرية المقبلة ومتطلبات التنمية المحلية والمستدامة. ولكننا نؤكد هنا الحاجة لبدء الاستعداد لمواجهة عائقين رئيسيين للإنتاج والإنتاجية في القطاعين الصناعي والزراعي على المدى المتوسط والبعيد. ويقع العائق الأول في القطاع العام الصناعي، بسبب اهتراكه إدارياً وتكنولوجياً واستمرار استنزافه للمال العام، والثاني في القطاع الزراعي بسبب حيازاته الخاصة المتدنية الصغر التي أفرزتها قوانين الإصلاح الزراعي وتطبيقاتها.

وفي معالجة هذين المعوقين هناك حاجة لتغير الذهنية السائدة بحيث تعطى للإنتاجية أولوية على العقائدية التي تصبح قاتلة بعد حين، وهو ما أدركه الاتحاد السوفييتي في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. وما أدركنا نحن بعضه حين اعتمدنا «اقتصاد السوق الاجتماعي» في أوائل القرن الحالي. ويجدر بنا اغتنام فرصة تداعيات الأزمة العميقة والزلزال الكبير لاتخاذ قرارات تضع المصلحة الوطنية فوق العقائدية.

خصخصة القطاع العام

ولمواجهة معوق القطاع العام الصناعي، نعتقد أنه يجب البدء بالتفكير جدياً بخصخصة هذا القطاع في المدى المتوسط لعدة أسباب، أولاً حتى نستطيع استخراج قيمة مضافة من الاستثمارات الكبيرة التي تم ضخها فيه منذ أوائل الستينيات، وثانياً، لوقف استنزافه للمال العام، وثالثاً، لأن كلفة إصلاحه من آلات ومعدات (والتعويض عما تم تدميره من آلات ومعدات خلال الحرب والزلزال)، أصبحت دون قدرات الدولة المالية، خاصة في ظل متطلباتها في عملية إعادة الإعمار المقبلة والمتعددة الأبعاد. ولكن على عملية الخصخصة أن تكون متدرجة وشفافة، محصنة من الفساد، وأن تكون عن طريق المناقصات والمزايدات وليس بالأمر المباشر والكتمان، والتأكد من أنها غير مؤدية لظهور قطاع خاص احتكاري بديل منها. وسيزيد تحريك الاقتصاد المقترح أعلاه من قدرة القطاع الخاص على امتصاص العمالة الفائضة التي ستنتج عن عملية الخصخصة، والتي قد تزداد من خلال التوظيف الاجتماعي الكبير بعد الأزمة مثلما حصل في تونس.

وبالنسبة للحيازات الصغيرة التي تهيمن على القطاع الزراعي والتي تعوق إدخال المكننة والري الحديث وتقنيات زراعة الأراضي الجافة، فتكون معالجتها برفع سقوف الملكيات الزراعية الخاصة، بعدما زال الإقطاع إلى غير رجعة، وتحميل المالك الجديد مهمة توفير مستلزمات الإنتاج والطاقة على نفقته الخاصة، والسماح له ببيع محاصيله الرئيسية للدولة ولغير الدولة، ضمن خطط الدولة التوجيهية، وكذلك السماح له بإقامة تعاونيات زراعية خاصة، خارج تعاونيات اتحاد الفلاحين، مع توفير التمويل المصرفي للمزارعين صغاراً وكباراً.

وسيكون للإجراءين الصناعي والزراعي أعلاه اللذين أصبحا حاجة وليس خياراً، أثر عميق على زيادة الإنتاج والإنتاجية خلال مرحلة إعادة الإعمار، وسيوفران للدولة المزيد من العوائد المالية لتمويل عملية إعادة الإعمار، مما سيساعدها على تقليص حاجتها للاستدانة الداخلية والخارجية التي ستتعاظم إلى حد كبير خلال هذه العملية.

وأخيراً ما جاء في المقالة أعلاه هو عناوين مكثفة لإستراتيجية ولمقترحات كل منها يحتاج لمقالة مفصلة ونقاش عميق.

دراسة لرفع الحد الأدنى من الضريبة

ونوس: المالية تتوجه لخلق الثقة مع مجتمع الأعمال

عبد الهادي شباط

تسعى الإدارة الضريبية لإصلاح المطرح الضريبي عبر نفاذ الربط الإلكتروني والتوسع به بما يسمح بإظهار أرقام الأعمال الحقيقية للمكلفين وأبعاد العامل البشري والتخفيف من دوره وكل ذلك على التوازي لتخفيض المعدلات الضريبية خلال المرحلة الحالية.

وكانت الهيئة العامة للضرائب والرسوم عقدت خلال الأسابيع الماضية عدداً من الاجتماعات والجلسات الحوارية مع ممثلي القطاعات الاقتصادية تناولت بشكل أساسي التعريف بالمحاور الأساسية لخطة إصلاح النظام الضريبي وفق ما أقرته لجنة إصلاح النظام الضريبي والتي يتم العمل عليها، بالإضافة إلى التعريف بمشاريع الإدارة الضريبية وانعكاسها الإيجابي على العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتحسين كفاءة التكليف والخدمات المقدمة للمكلفين.

وبين مدير عام هيئة الضرائب والرسوم منذر ونوس لـ«الوطن» أن هذه الاجتماعات تهدف لتعزيز وتحقيق الثقة المتبادلة وزيادة مستوى العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي ضمن خطة عمل الإدارة الضريبية في مجال الإصلاح الضريبي والتواصل مع المكلفين.

وأضاف ونوس: إنه تم التركيز على كل ما يتعلق بمنظومة الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة من قبل المكلف مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبة، لكون هذا المشروع هو محوراً أساسياً في العمل للوصول إلى العدالة الضريبة وتعزيز كفاءة تدقيق البيانات الضريبية للمكلفين انطلاقاً من قيودهم وسجلاتهم لتحقق مستوى عالٍ من العدالة الضريبية.

وأنه في سياق توجه الإدارة الضريبية للتنسيق والتشاور وخلق الثقة مع مجتمع الأعمال في القضايا المتعلقة بعمله، وبناءً على توجهات وزارة المالية في هذا الإطار فقد تم خلال هذه الاجتماعات مناقشة تخفيض نسب الأرباح الصافية للفعاليات والأنشطة للمكلفين من فئة الدخل المقطوع بما يتناسب مع الظروف والوقائع الحالية لنشاطهم، حيث تم النقاش مع ممثلي نقابة الأطباء الصيادلة (عيادات الأطباء العامين وأطباء الأسنان، والصيادلة،.....)، ومع ممثلي اتحاد غرف التجارة وممثلي اتحاد غرف الصناعة وممثلي اتحاد الحرفيين فعاليات (البقالة، بيع الألبان ومشتقاتها، بيع الدواجن، بيع الخضار والفواكه، صنع وبيع الحلويات، صنع الصابون،.....).

كما علمت «الوطن» أن مقترحاً يتم العمل عليه لدى الإدارة الضريبية لرفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة وزيادة الحد الذي تنتهي عنده الشريحة الضريبية.